المحاضرة 01 : دراسة الوثيقة بين السياسة و التاريخ و المجتمع

نريد في هذه الدراسة أن نفحص مدى أجرأة هذا التجديد الإبيستمولوجي الذي تطمح إليه التوجيهات التربوية، وسنقتصر على جانب من جوانب هذا التجديد، ويتعلق الأمر بمفهوم مهيكل وأساس في المعرفة التاريخية، هو "الوثيقة التاريخية". لنتساءل في البداية: هل ما أكدته التوجيهات التربوية في الفقرة المتعلقة بالدعامات الديداكتيكية من "استحضار ديداكتيك المادة الذي يبلور التجديد الإبستيمولوجي الذي يعرفه التاريخ كمادة عالمة"[2] ينطبق على مفهوم الوثيقة التاريخية ؟ وهل ينعكس هذا التحديد في الكتب المدرسية للثانوي التأهيلي؟

قبل فحص وثيقة التوجيهات التربوية وعينة من الوحدات الدراسية بالكتب المدرسية المقررة للثانوي التأهيلي للإجابة عن هذه الأسئلة، يجدر بنا أن نحدد ما هو مفهوم الوثيقة وما موقعها في التفكير التاريخي؟

الإشكال الذي سنقوم بتحليله مزدوج إذن، فهو أولا إشكال منهجي وإبيستمولوجي مرتبط بالمعرفة التاريخية في حد ذاتها وبالتالي بمنهج المؤرخ، وثانيا إشكال بيداغوجي، ولنقل إنه ديداكتيكي، مرتبط بالواقع الديداكتيكي. وسنحلل كل إشكالية من الإشكاليتين في محور خاص.

لذا فإن هذه الدراسة تتضمن لحظتين أساسيتين: الأولى تتعلق بمفهوم الوثيقة في المعرفة التاريخية العالمة، والثانية بهذا المفهوم في المعرفة المدرسية في بعض تجلياتها.

1. مفهوم الوثيقة التاريخية وموقعها في المعرفة العالمة Savoir savant

تحتل الوثيقة التاريخية، باعتبارها من مخلفات الماضي، وضعا مركزيا بل استراتيجيا في كتابة التاريخ. وإذا كان الأمر كذلك فماذا نعني بالوثيقة في إطار المنهج التاريخي؟

لن يكون تحديد مفهوم الوثيقة في المنهج التاريخي بسيطا، لأننا سنضطر إلى محاولة استقراء مفهوم الوثيقة التاريخية انطلاقا من رصد طبيعة المعرفة التاريخية وتطورها وخصوصية المنهج التاريخي. وسنسلك في هذا التحديد مسلكا يزاوج بين رصد التطور التاريخي لمفهوم الوثيقة في علاقة بتطور المنهج التاريخي ذاته، وبين

الحفر المعرفي للمفهوم في وضعه الحالي خصوصا مع الدراسات الإبيستمولوجية المعاصرة.

نبدأ بالقول إنه يمكن التمييز بين لحظات أساس في تطور مفهوم الوثيقة وكذا وضعها ضمن إطار البحث التاريخي:

- مرحلة ما قبل التاريخ الوضعاني؛
- الوثيقة التاريخية: بين الوضعانية والتاريخانية؛
- الوثيقة التاريخية: من التاريخ الجديد إلى الدراسات الإبيستمولوجية المعاصرة.

1.1. ما قبل التاريخ الوضعاني

من المتداول أن استعمال كلمة "مصدر " Source، للدلالة على المادة التي يستعملها المؤرخ لبناء المعرفة التاريخية، يعود إلى "توسيديدس" Thucydide الذي أعلن عن مصادره في كتابة تاريخ الحروب البيلوبونيزية. أما إخباريو العصر الوسيط فلم يهتموا بإثبات مصادر أخبارهم، بخلاف الرهبان الذين احتفظوا بالمخطوطات والمواثيق.[3]

على أن القرن 16 شهد موجة لتأسيس مظان الوثائق Dépôts d'archives، وفي هذه المرة من قِبَل مختلف المؤسسات أو الدولة، وبذلك تضاعفت الأرشيفات الوطنية المكونة من موارد وثائقية، وصارت شيئا فشيئا في متناول الباحثين خاصة بعد الثورة الفرنسية. على أن هذه الثقافة التوثيقية، إن جاز التعبير، بقيت مستقلة عن الإنتاج التاريخي إلى أن كان القرن التاسع عشر.[4]

1.2. بين الوضعانية والتاريخانية

لقد تطور المنهج الوضعاني في كتابة التاريخ واكتمل خلال القرن التاسع عشر، ضمن السياق العام الذي تطورت فيه الوضعانية في سائر العلوم الحقة والعلوم الاجتماعية. هكذا نظر المؤرخون الوضعانيون، الذين كانوا يطمحون إلى أن يصبح

التاريخ علما، إلى دور الوثيقة في كتابة التاريخ على أنه مماثل لدور المادة في بناء المعرفة العلمية من قِبل العالِم الطبيعي وتفسيره، وهم في كل ذلك كانوا يحاولون الابتعاد عن التأويلات الفلسفية والتنظيرات العامة التي التصقت بالكتابة التاريخية لفترة من الزمن. وقد فسح التصور الوضعاني لمفهوم الوثيقة ودورها في بناء المعرفة التاريخية المجال لازدهار النقد التاريخي وتطوره في أفق إنتاج معرفة تاريخية تتسم بالموضوعية بشكل لا يقل موضوعية عن المعرفة العلمية الحقة.

1.2.1. من المنظور الوضعاني...

سنحلل المنظور الوضعاني للوثيقة انطلاقا من ثلاثة عناصر هي أولا علاقة الوثيقة بالاستكشاف الوثائقي، وثانيا كون الوثيقة موضوعا للمعرفة التاريخية وأداتها ودليل بنائها، وثالثا علاقة الوثيقة بالنقد التاريخي:

أ. الوثيقة ومرحلة الاستكشاف الوثائقي

يؤكد "مارو" أن المؤرخ ليس هو « من يصوغ إشكاليات فقط ويبني فرضيات ... بل من يتوفر على برنامج عملي يمكنه من إبراز وثائق عديدة وأكثر موثوقية وأكثر كشفا».[5] إنه الاستكشاف الوثائقي. هكذا فبعد صياغة المؤرخ للإشكالية يشرع في البحث عن الوثائق، وهي مرحلة شاقة وحاسمة في آن واحد. وعلى العموم فللاستكشاف مصدران هما شهود العيان الذين يعاصرون حدثا ما، وهنا يكون الاعتماد أساسا على المرويات الشفهية؛ ثم المجاميع الوثائقية المتوفرة في الأرشيفات والمكتبات...[6]

على أن الاستكشاف ليس عملية ميكانيكية صرف، تقتصر على البحث عن الوثائق أو إيجادها، بل هو فن ذو قواعد وأدوات عمل...[7]، ويتأثر أساسا بشخصية المؤرخ وثقافته.

ب. الوثيقة: موضوع المعرفة التاريخية وأداتها ودليل بنائها

يقول لانغلوا وسنيوبوس: « التاريخ يصنع من وثائق. والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم»، و«حيث لا وثائق فلا تاريخ»[8]، ويقول "رانكه": أن التاريخ هو« تصوير ما حدث بالضبط»[9] ويقول "فوستيل دو كولانج": أن « لا تاريخ بدون نصوص»، فهو « علم لا يتخيل بل يرى. وهو نظير كل علم ينظر إلى الأحداث ويحللها ويقارن بينها ويحقق الروابط القائمة بينها، والمؤرخ يبحث عن الحدث ويدركه بدراسة النصوص بإمعان ودقة، والطريقة واحدة في كل علم مؤسس على الملاحظة الدقيقة»[10].

نستخلص من هذه التحليلات والتعريفات إذن أن المنظور الوضعاني يرهن كتابة التاريخ بمدى توافر هذه الوثائق، وبمدى الثقة التي تحققها، كما أنه يعمم مفهوم الوثيقة على كل الآثار التي يخلفها إنسان الماضي. على أن هناك تنسيبا لهذه المعرفة التي تتحقق بدراسة الوثائق، وذلك بتقديمها على أنها لا توصل إلى اليقين بل تقوي الافتراضات، وفي هذا الصدد يقول "مارو" متحدثا عن المنهجية الوضعانية: « ينبغي أن يستخلص المؤرخ الحقيقة التاريخية من الوثيقة، ولكن الأخيرة لا تثبت بشكل قطعي حدوث الواقعة، إذ أن النقد لا يمكن أن يحدد إلا المصداقية التي تستحقها شهادة الوثيقة... ولكن إذا تمكنا من تجميع شواهد عديدة ... فإن احتمال حقيقة حدوث الواقعة يصبح كبيرا وينتهي بالوصول إلى المعرفة اليقينية . »[11].

فضلا عن ذلك فالوثيقة، في نظر الوضعانيين، هي في آن واحد موضوع الماضي وأداة المؤرخ والدليل على علمية التاريخ[12]؛ فهي موضوع للماضي من حيث كونها تنتمي للماضي ومن مخلفاته وتشهد عليه، وهي أداة للمؤرخ من حيث كونها المادة الأولية التي يبني المؤرخ التاريخ بواسطتها، وهي دليل علمية التاريخ من حيث إن المعرفة التاريخية لا تكتسب مشروعيتها إلا عبر الصرامة المنهجية التي يتم إعمالها في دراسة الوثائق وتحليلها.

ويجتاز المؤرخ الوضعاني عادة، في علاقة بالوثيقة التاريخية، مرحلتين: مرحلة الاستكشاف التي تناولناها في فقرة سابقة، ومرحلة النقد التاريخي.

ج. الوثيقة ومحك النقد التاريخي

مر بنا أن المؤرخ يتعامل مع الوثيقة، باعتبارها مادة أولية لبناء المعرفة التاريخية، من خلال عملية النقد. ويتضمن النقد التاريخي خطوتين أساسيتين هما النقد الخارجي والنقد الباطني.

نميز في النقد الخارجي بين نقد الثقة والمصدر حيث ينظر إلى هوية الشاهد وتحديد طابع الوثيقة وذلك من خلال عمليات إجرائية معروفة عند المؤرخ المحترف، وبين نقد التحصيل الذي يشمل حتى النصوص غير الأصيلة. أما النقد الباطني فيتضمن خطوتين فرعيتين هما التأويل ويستهدف مضمون الوثيقة بالضبط عن طريق التجرد من الأحكام المسبقة واستحضار وثائق أخرى في نفس الموضوع والاستعانة بعلوم أخرى، والخطوة الفرعية الثانية هي النقد السلبي الذي يستهدف كشف الحقائق وتمييزها عن الأحداث التي تختلط بعمليات ذهنية أو قناعات فكرية ومذهبية.

ويستعين المؤرخ في نقد الوثيقة بعلوم متنوعة تسمى عادة علوما مساعدة. عموما هناك ثلاثة علوم أساسية: علم الخطوط paléographie وفقه اللغة philologie وعلم الوثائق diplomatique.[13]

1.2.2. ... إلى المنظور التاريخاني

على أن المنظور التاريخاني الذي تبلور في مقابل هذا التصور الوضعاني ما فتئ يبرهن على محدودية المعرفة التاريخية الوضعانية المستندة إلى الأساس الوثائقي.

ويمكن القيام بتمييز منهجي بين الوضعانية والتاريخانية دون أن ننسى التفاعل الممكن بينهما، وعلى العموم تتسم الوضعانية، مقارنة بالتاريخانية، بما يلي:

أ. محدودية المعرفة التاريخية الوضعانية من وجهة نظر التاريخانيين

واجه التصور الوضعاني للوثيقة انتقادات من قبل التاريخانيين؛ ذلك أن مفهوم الوضعانيين للوثيقة له علاقة وطيدة بالنصوص الرسمية المحفوظة والبقايا

الأركيولوجية، وهو مفهوم ذو طابع سياسي تأثر بالسياق التاريخي للقرن التاسع عشر. ومعلوم أن هذا القرن تبلورت فيه القوميات والصراعات السياسية، فضلا عن كونه فترة وافقت تكوين المؤرخين. ولهذا السبب انتُقِدت المدرسة الوضعانية في حقل المعرفة التاريخية بكونها مدرسة الحروب والعقود.[14]

ب. ذاتية المؤرخ أو التماهي / التقمص Empathie /Sympathie مقابل النقد الجاف

يعتبر التاريخانيون المنظور الوضعاني قاصرا، لأنه يقتصر على تحقيق الحدث ووصف سيرورة وقوعه انطلاقا من هذه الوثائق. وهم يرون أن الموضوعية التي يبحث عنها المؤرخ الوضعاني عن طريق التجرد وأخذ مسافة من الأشخاص والوقائع والأحداث التاريخية تجعله في موقع بعيد عن أن يفهم هذه الوقائع والأحداث فهما حقيقيا. إن فهم التاريخ في نظر التاريخانيين يقتضي التماهي/ التقمصEmpathie مع شخصيات الماضي للنفاذ إلى عمق الوقائع والأحداث بواسطة هذا التماهي/التقمص، وليس بواسطة النقد الجاف للوثائق. وبعبارة أخرى فالتماهي/التقمص، أو التعاطف Sympathie عند البعض (مارو)، هو استثمار لذاتية المؤرخ ممثلة في شخصيته وثقافته ومعارفه وكل ما يساعده على فهم سلوك إنسان الماضي وتفكيره.

ج. ذاتية المؤرخ والسؤال الإشكالي

لقد برهن التاريخانيون على استحالة بناء المعرفة التاريخية بعيدا عن كل ذاتية للمؤرخ. لا يتصور التاريخانيون تاريخا بدون مؤرخ. لقد عنون مارو فصلا بكامله بـــ: " المؤرخ غير منفصل عن التاريخ". لذلك يحمل تعريف مارو للوثيقة التاريخية بصمات هذا المنظور التاريخاني فهو يعتبر أن «الوثيقة هي كل مصدر للأخبار يتمكن من خلاله فكر المؤرخ من استخلاص شيء من أجل معرفة الماضي البشري منظورا إليها من زاوية السؤال المطروح. وشيئا فشيئا يتسع المفهوم لكي يشمل نصوصا وآثارا وملاحظات من كل نوع»[15]

يعتبر التاريخانيون إذن أن مفهوم الوثيقة، كما يتصوره الوضعانيون، بسيط نسبيا؛ إذ أنه يحيل على التحقق من وقوع الأحداث والوقائع ووصفها كما وقعت بكل

موضوعية انطلاقا من دراسة هذه الوثائق «فما دام البحث مرتبطا بمجال بسيط نسميه التاريخ الحدثي، فإنه من السهل تحديد ما هي الوثيقة المناسبة، لكن الأمر يأخذ في التعقيد وفي الضبابية أكثر حينما نتجاوز التحقق المادي لحقيقة واقعة تاريخية معينة (أي حقيقة المظهر الخارجي للنشاط الإنساني)، فنبحث عن بدايات هذه الأحداث ونهاياتها، أسبابها وانعكاساتها، دلالتها وقيمتها (للفاعلين والمعاصرين [...] ولنا نحن)»[16].

هكذا تبدو محدودية مفهوم الوثيقة عند الوضعانيين حسب ما يراه التاريخانيون، وهي في نظرهم محدودية ذات علاقة بالمفهوم العام للتاريخ.

على أن مفهوم الوثيقة سيشهد تحولا مع ظهور مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد خصوصا في ظل التلاقح بين التاريخ ومختلف العلوم الاجتماعية بل حتى مع العلوم الدقيقة.